الأمم المتحدة

A/59/554

الجمعية العامة

Distr.: General
9 November 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

نظام إنساني دولي جديد

تقرير الأمين العام*

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٤/٥٧. ويتناول التقرير مسألة العمل على إيجاد نظام إنساني دولي جديد من أجل النهوض بإطار دولي شامل يأخذ في الاعتبار التام الصكوك الموجودة بشأن المسائل الإنسانية، فضلا عن الحاجة إلى معالجة الجوانب التي لم تتم بعد تغطيتها على نحو كافٍ. وقد بدأت الجمعية العامة في تناول هذه المسألة في أثناء دورتها السادسة والثلاثين.

ويسلط التقرير الضوء على بعض المسائل الإنسانية الرئيسية، من قبيل الحق في المساعدة الإنسانية وفي ضمان سبل الوصول في الحالات الإنسانية، ويدعو إلى ضرورة تعزيز الصلات بين المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ والمعونة الإنمائية، وبين المسائل الإنسانية وحقوق الإنسان. كما يدعو التقرير إلى وضع برنامج للعمل الإنساني، وإلى تحديد التدابير العملية التي يمكن عن طريقها وضع هذا البرنامج وتنفيذه، بمساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

* تأخر تقديم التقرير لأسباب فنية.

101104 101104 04-59519 (A)
0459519

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٤/٥٧، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والمتعلق بالعمل على إقامة نظام إنساني دولي جديد. وفي ذلك القرار، أعربت الجمعية عن تقديرها لما يبذله الأمين العام من جهود متواصلة في مجال العمل الإنساني، وحثت الحكومات على ''مد يد المساعدة إليه في إقامة نظام إنساني دولي جديد يتلاءم والحقائق والتحديات الجديدة، بما في ذلك وضع برنامج للعمل الإنساني'' (الفقرة ١). كما أهابت الجمعية بالحكومات ''أن توفر الخبرات والوسائل اللازمة لتحديد العناصر التي يتطلبها بناء ذلك النظام ووضع ذلك البرنامج، وتخطيط تصميمه والاضطلاع بالأنشطة التكميلية اللازمة'' (الفقرة ٢).

٢ - وفي ذلك السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، عندما اتخذت أولى قراراتها بشأن الاقتراح الداعي إلى العمل على إقامة نظام إنساني دولي جديد (القرار ١٣٦/٣٦، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، قد اعترفت بأمور، من بينها ''أهمية زيادة تحسين إطار دولي شامل يأخذ في الاعتبار التام الصكوك الموجودة بشأن المسائل الإنسانية، فضلا عن الحاجة إلى معالجة الجوانب التي لم تتم بعد تغطيتها على نحو كاف'' (الفقرة الثانية من الديباجة). ومن المؤسف أنه الآن، وبعد أكثر من عقدين من الزمان، أصبح هذا الاعتراف أشد وجاهة، لا سيما إذا ما وضعت في الاعتبار التطورات التي ألّمت بشتى أنحاء العالم في الأعوام الأخيرة.

٣ - ولكن من البوادر المشجعة أن الجمعية العامة قد اتخذت بالإجماع ١٥ قرارا يتصل بالنظام الإنساني الدولي الجديد. وبناء على هذه القرارات وعلى تقارير الأمين العام ذات الصلة، دخل عدد من المقترحات والتوصيات مرحلة التنفيذ.

٤ - أما فيما يتعلق ببرنامج العمل الإنساني، فإنه لا ينبغي أن يقتصر على المشاكل الإنسانية الجديدة والناشئة، وإنما ينبغي أن يضم أيضا المشاكل القائمة التي لم تجر معالجتها بشكل كاف في التشريعات الدولية أو في ممارسات الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية. وفي هذا السياق، سيشترك المكتب المستقل المعني بالقضايا الإنسانية، الذي ساعد في إرساء مفهوم البرنامج المقترح ومتابعته، في مواصلة تطوير ذلك البرنامج والمساعدة في عملية تنفيذه. وقد أثار هذا الموضوع قدرا كبيرا من الاهتمام في القطاع غير الحكومي، الأمر الذي لا شك في أنه سيؤدي دورا رئيسيا، ليس فقط فيما يتعلق بتحديد العناصر المكونة للبرنامج المقترح، وإنما أيضا في تنفيذ التدابير المطلوبة لحل المشاكل التي يجري حصرها.

٥ - والواقع أن الصراعات المسلحة التي تنشب فيما بين الدول وداخلها تشكل حاليا مصدرا رئيسيا للمشاكل الإنسانية. ويمكن في هذا السياق للبرنامج الجديد أن يكون أداة

فعالة للتأهب لهذه المشاكل والحيلولة دون وقوعها. ومن الأهمية بمكان، مراعاة للخبرة المكتسبة في شتى أنحاء العالم في الأعوام الأخيرة، ألا تكتفي الدول الأعضاء بدعم الجهود المبذولة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، وإنما عليها أيضا أن تدعم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ليس فقط من أجل توفير المساعدة الإنسانية، ولكن أيضا للمساعدة في منع نشوب الصراعات المسلحة، من خلال الوقوف على الأسباب الجذرية لتلك الصراعات وإزالتها، تمشيا مع المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٦ - أما فيما يتصل بالجهود الإنسانية التي تبذل في أثناء الصراعات المسلحة وفي أعقابها، فثمة قضيتان جديرتان باهتمام خاص، وهما: إرساء الحق في الحصول على المساعدة الإنسانية، وإرساء حق الوكالات الإنسانية والعاملين في الميدان الإنساني في الوصول بصورة آمنة وسريعة إلى المتضررين من الصراعات وغيرها من الظروف التي تعرض حياتهم للخطر. وحسبما يتوجب توفير خدمات الإغاثة دون تمييز على أساس الجنس أو الديانة أو الجنسية أو الانتماء السياسي، كذلك ينبغي توفير سبل الوصول إلى المحتاجين دون أن يخضع ذلك لاعتبارات سياسية أو عسكرية. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى وجود ما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص محتاج في ٢٠ بلدا ترى الوكالات الإنسانية أنه يتعذر عليها الوصول إليهم، حسب المشار إليه في تقرير صدر مؤخرا بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/59/93-E/2004/74).

٧ - وأخيرا، فمن المهم الإشارة إلى أنه في ظل حالات الصراع المسلح القائمة في الوقت الراهن، أصبحت المعونة الدولية المقدمة للمساعدة في حالات الطوارئ أكبر بكثير من تلك التي تقدم لإزالة الأسباب الجذرية للصراعات. وبالتالي، فثمة حاجة إلى تعزيز العلاقة بين المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ والمعونة الإنمائية، وكذلك العلاقة بين حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. ويهيب الأمين العام بالدول الأعضاء، في السياق العام لإعداد برنامج للعمل الإنساني وتنفيذه، أن تقدم آراءها بشأن هذا الموضوع في أقرب فرصة، وأن تطلع غيرها على مفهومها للتحديات الإنسانية التي تواجهها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وعلى خططها في هذا الشأن.

٨ - وفي الختام، يود الأمين العام أن يكرر تأكيده لأهمية التقيد بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية المتعلقة باللاجئين. وفيما يتعلق بالتدابير العملية الواجب اتخاذها لوضع برنامج العمل الإنساني وكفالة تنفيذه، سيكون من المفيد تشكيل فريق للخبراء من أجل التداول في هذا الموضوع وتقديم توصيات يمكن أن تزيد من تعزيز الجانب الإنساني للأهداف الإنمائية للألفية، التي ستقوم الدول الأعضاء باستعراضها في العام المقبل.

التوصيات

٩ - بناء على الدروس المستفادة من خلال الخبرة التي اكتسبت في أنحاء شتى من العالم، قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) حث الحكومات على أن تبادر في أقرب فرصة، وبناء على ما اكتسبته من خبرة، إلى تبادل الآراء بشأن العناصر التي يمكن أن يتألف منها برنامج للعمل الإنساني؛

(ب) دعوة الدول الأعضاء إلى أن تتيح للأمين العام الخبرات والوسائل اللازمة لوضع البرنامج المقترح وتنفيذه في نهاية المطاف؛

(ج) التوصية بتحديد التدابير الكفيلة بتعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، وكذلك بين المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ والمعونة الإنمائية؛

(د) تعزيز الدور المتزايد الأهمية للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الميدان الإنساني.

مرفق

الردود الواردة من الحكومات ومن المكتب المستقل المعني بالقضايا الإنسانية

البوسنة والهرسك

١ - في سياق قرار الجمعية العامة A/57/184، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، يسر حكومة البوسنة والهرسك أن تعلن عن إحراز تقدم كبير في التصدي للتحديات الإنسانية التي واجهها البلد في أعقاب الصراع المسلح الذي أشاع الخراب في جميع أجزاء البلد لسنوات عديدة. فبالإضافة إلى عودة اللاجئين وإعادة تأهيلهم، بذلت جهود هائلة لإعادة حياة المشردين داخليا إلى وضعها الطبيعي.

٢ - وتود حكومة البوسنة والهرسك، استنادا إلى خبرتها الطويلة، أن تؤكد من جديد أهمية وضع توجيهات ومبادئ رئيسية ينبغي اتباعها في سياق المساعدة الإنسانية المقدمة في حالات الصراع المسلح. فلهذه المسألة أهمية أساسية في ظل الصراعات المسلحة القائمة في الوقت الراهن فيما بين الدول وداخلها في شتى أنحاء العالم وتزايد أعداد ضحايا هذه الصراعات. وفي هذا السياق، يوجه انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المبادئ الرئيسية الواردة في الجزء الذي ساهمت به البوسنة والهرسك في تقرير سابق للأمين العام عن العمل على إقامة ''نظام إنساني دولي جديد'' (A/53/486).

٣ - ومن المقرر تقديم طلب لإصدار وثيقة من وثائق الأمم المتحدة تشتمل على هذه المبادئ كخطوة للأمام نحو اعتماد إعلان يتصل بالعمل الإنساني في أثناء الصراعات المسلحة وفي أعقابها. وبغية تيسير نظر الدول الأعضاء في هذا الإعلان، من المقرر أيضا أن يجري، بالتعاون مع المكتب المستقل المعني بالقضايا الإنسانية، نشر تعليق تفصيلي على كل من هذه المبادئ الواردة في تقرير الأمين العام السالف الذكر.

٤ - وتتطلع حكومة البوسنة والهرسك أيضا إلى المشاركة في إعداد برنامج العمل الإنساني الوارد ذكره في آخر قرار اتخذ بشأن موضوع إقامة نظام إنساني دولي جديد، وإلى توفير الدراية الفنية في هذا الصدد استنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة.

الأردن

١ - منذ إدراج البند المتصل بالعمل على إقامة نظام دولي جديد في جدول أعمال الجمعية العامة، وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية تواظب على دعم هذا المفهوم الذي أصبح أكثر أهمية لسلامة البشرية عن أي وقت مضى.

٢ - وفي هذا السياق العام، ظل الأردن أيضا يبذل جهودا دؤوبة للوقوف على المشاكل الإنسانية التي تواجه البلد والمنطقة والتماس الحلول لها. ورغم أن السمات الجغرافية للبلد لا تجعل من هذا الأمر مهمة سهلة، فإن التقدم الاقتصادي - الاجتماعي المطرد الذي يحققه البلد ما زال يمثل أحد العناصر التي تدعم جهوده المتصلة بالتحديات الإنسانية.

٣ - وما زالت مشكلة اللاجئين تمثل أحد التحديات الرئيسية في المنطقة. ومما يثير الأسى ويثبط الهمم أن مئات الآلاف قد أمضوا القسط الأكبر من حياتهم في مخيمات للاجئين. وتشير بوضوح الخبرة المكتسبة في شتى أنحاء العالم بشأن مشكلة اللاجئين العالمية إلى أن الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة ينبغي ألا تقتصر على توفير خدمات الإغاثة والمساعدة المؤقتة، وإنما يجب أن تمتد إلى التماس حلول دائمة للمشكلة. والواقع أن الاستعراض العام لمسألة المشردين، سواء المشردون في الداخل أم الخارج، وسواء كان ذلك طوعا أم قسرا، سيكون إجراء مفيدا يأتي في الوقت المناسب حتى يمكن تعديل استجابة المجتمع الدولي والجهود المبذولة لالتماس الحلول بحيث تتناسب مع الوضع العالمي المعاصر.

٤ - وقد زادت الصراعات المسلحة التي تنشب بين الدول وداخلها من الحاجة إلى إحلال السلام الدائم. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الأردنية، في أحد الأجزاء التي ساهمت بها من قبل في تقارير الأمين العام، قد أشارت، استنادا إلى تجربة بلدان العالم المختلفة، إلى أن السلام لا يدوم عندما يتحقق من خلال المفاوضات، وإنما، وقبل كل شيء عندما يجري بناؤه وتوطيده على صعيد القواعد الشعبية. وفي الوقت نفسه، اعترف الأردن بأن تزايد الاهتمام بصنع السلام وبناء السلام يشكل تطورا إيجابيا. وبالنظر إلى أن الصراعات المسلحة ما زالت تعصف بأرجاء كثيرة من الكوكب، فمن المهم أن يوضع نظام فعال للإنذار المبكر من أجل الوقوف على الأسباب الجذرية للصراعات واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب للحيلولة دون نشوب هذه الصراعات. ومن البوادر التي من شأنها أن تحظى بالترحيب في هذا الصدد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها أداة فعالة الغرض منها منع الأنشطة غير الإنسانية والأنشطة الإجرامية، ووضع نهاية للإفلات من العقاب.

٥ - ومن الأمور التي لها أهمية قصوى أن تسعى الدول الأعضاء فعليا إلى متابعة الفكرة التي طرحتها الجمعية العامة في قرارها A/57/184، بشأن وضع برنامج للعمل الإنساني. ومن المثير للاهتمام في هذا الصدد أن الهيئات غير الحكومية، من قبيل لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تضطلع بالفعل ببعض المبادرات. ولا شك في أن المشاكل الإنسانية المستجدة ينبغي التصدي لها على وجه السرعة. ومن ثم،

فمن المهم أن يجري تشكيل فريق للخبراء من أجل تحديد العناصر المكونة للبرنامج المقترح والتقدم بحلول للمشاكل الإنسانية التي يغطيها هذا البرنامج.

٦ - وفي ضوء التحديات الإنسانية المستمرة التي تواجه العالم منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سيكون من المفيد إجراء استقصاء بشأن قضايا إنسانية محددة، على غرار الاستقصاء الذي أجري في عام ١٩٨٦ بالاشتراك مع اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية، والذي أتاح الأمين العام نتائجه في تقريره المتعلق بالنظام الإنساني الدولي الجديد (A/41/472). وينبغي أن توجه الدعوة إلى الهيئة التي خلفت اللجنة المستقلة، وهي المكتب المستقل المعني بالقضايا الإنسانية الدولية، الذي ورد ذكره تحديدا في عدد من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كي يتعاون في تحديد القضايا الإنسانية التي تقتضي اهتماما عاجلا وفي البحوث الرامية إلى التماس الحلول المناسبة.

السودان

١ - ساندت حكومة السودان مفهوم النظام الإنساني الدولي الجديد منذ أن استحدثته الجمعية العامة، واقترحت على جميع الدول منذ البداية أن تقوم بدعمه بسبب تزايد خطورة الأزمات التي تهدد وجود البشرية ومستقبلها، كما اقترحت أن يجري، لدى وضع هذا النظام الإنساني الجديد، تطوير المبادئ المشتركة فيما بين جميع الدول بحيث تغطي الاحتياجات الملحة للإنسانية جمعاء (انظر A/40/348).

٢ - وكما هو معروف جيدا، فإن السودان يواجه حاليا عددا من المشاكل الإنسانية، مثله في هذا مثل بلدان كثيرة غيره في شتى أنحاء العالم. وفي سبيل حل تلك المشاكل، اتخذ السودان إجراء يتماشى مع توصية أصدرتها اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، وكرر تأكيدها المكتب المستقل المعني بالقضايا الإنسانية في آخر تقرير قدمه الأمين العام عن هذا الموضوع (A/57/583)، إذ قام السودان بإنشاء وزارة للشؤون الإنسانية. وسيكون من المفيد للغاية أن تتلقى الوزارة الدعم الفني والمالي من المجتمع الدولي ليس فقط من أجل حل المشاكل الحالية، وإنما أيضا من أجل اتخاذ تدابير لمنع وقوع مآسي إنسانية جديدة.

المكتب المستقل المعني بالقضايا الإنسانية الدولية

١ - بالإضافة إلى المهام العادية المتصلة بتعميم وتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية، وأنشطة بناء القدرات الوطنية والبحوث ذات التوجه العملي، يشارك المكتب في تعزيز مفهوم النظام الإنساني الدولي الجديد. وقد شرع المكتب بالفعل في هذا الصدد في الأعمال المبدئية المتعلقة بوضع برنامج للعمل الإنساني،

حسبما اقترحته الجمعية العامة في قرارها ٥٧/١٨٤، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. كما يسعى المكتب إلى التشجيع على تنفيذ توصيتين بعينهما أصدرتهما اللجنة المستقلة، وتكرر ذكرهما في تقرير الأمين العام الأخير (A/57/583)، وهما إنشاء الحكومات لوزارات للشؤون الإنسانية ضمانا للتنسيق الفعال، والقيام، بالتوازي مع ذلك، بإنشاء لجان وطنية مستقلة تختص بالمسائل الإنسانية من أجل الوقوف على المشاكل وعلى الحلول الممكنة لها قبل أن تتدهور الحالة العامة في بلد من البلدان بشكل مفرط.

٢ - ومن البوادر المشجعة أن عددا من المنظمات غير الحكومية، فضلا عن الحكومات، قد بدأ في إبداء اهتمام فعلي بالأفكار المتصلة بهذا الموضوع التي طرحها المكتب في الأصل. فعلى سبيل المثال، بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مداولات في آخر مؤتمر عالمي لهما، بشأن وضع برنامج للعمل الإنساني، وحددا بعض المشاكل الإنسانية التي تحتاج إلى حل من المجتمع الدولي. وبالمثل، اعتمدت الرابطة العالمية للمنظمات غير الحكومية في مؤتمرها السنوي الذي حضرته منظمات غير حكومية من جميع أنحاء العالم، عددا من القرارات تتعلق بالعمل على إقامة نظام إنساني دولي جديد.

٣ - ومن دواعي الأسف البالغ أن الأعوام الأخيرة قد شهدت الكثير من الصراعات المسلحة التي نشبت فيما بين الدول وداخلها، وأن عدد الضحايا في العقد الأخير قد تجاوز بكثير عدد من لقوا حتفهم في أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، من المهم ألا يغيب عن الأذهان ما أكد عليه الأمين العام مؤخرا في بيان أدلى به أمام مجلس الأمن، فقد ذكر أن ''الأمم المتحدة لم تنفق، طوال تاريخها، سوى ما يزيد بقليل على ٣٠ بليون دولار على عملياتنا لحفظ السلام. وهذا لا يعادل سوى ١ من ٣٠ من المبلغ الذي صرف في العام الماضي وحده على النفقات العسكرية في العالم'' (انظر S/PV.5041). وفي أحيان أكثر مما يُتصور عموما، تندلع الصراعات المسلحة، أو تزداد دموية، بسبب مشاكل إنسانية لم تجر تسويتها أو تعرضت للتفاقم. ومن العناصر الرئيسية في بناء سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب مسألة تحديد المشاكل الإنسانية التي يواجهها السكان المتضررون والعمل على إيجاد حلول سريعة لها. وفي الوقت نفسه، قد يكون من المفيد، عند غياب الصراعات المسلحة وقبل أن تقرر الحكومات المعنية تخفيض ميزانياتها الخاصة بالدفاع، أن تجري دراسة الدور الذي يمكن للقوات المسلحة أن تؤديه في ميدان التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ويعتزم المكتب إجراء بحوث عملية المنحى وإعداد دراسات للحالة بشأن هذا الموضوع.

٤ - وفي سياق الصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية المتصلة بها، من المهم حقا أن يجري تعزيز العلاقة بين المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ والمعونة الإنمائية. وقد بدأ المكتب بالفعل بحوثا عملية المنحى بشأن هذه المسألة، ويعتزم أن يفعل الشيء نفسه بالنسبة للعلاقة بين حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية.

٥ - وفي إطار الجهود المبذولة لتحديد العناصر التي يمكن أن يتألف منها برنامج للعمل الإنساني، شرع المكتب أيضا في مشاريع ذات صلة تتعلق بظواهر من قبيل حالات الطرد الجماعي وعدم احترام حقوق الأقليات ومشاكل المشردين سواء في الداخل أم الخارج، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون بصورة غير مشروعة وضحايا الاتجار في البشر، وما إلى ذلك.

٦ - ومن المشاريع التي بدأها المكتب مشروع يتصل بنشر معلومات أساسية عن حقوق الإنسان الخاصة بجماعات معينة حتى يتسنى للأشخاص العاديين، ولا سيما الضحايا، فهم حقوقهم والمطالبة بها. وبادئ ذي بدء، من المهم، بالنظر إلى أن مئات الآلاف من الضحايا لا يفهمون أيا من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، أن تتاح باللغات المحلية و/أو القومية الوثائق المتصلة بمسائل من قبيل حقوق الأقليات والنساء والأطفال والمسنين.

٧ - وأخيرا، وردت في تقرير صدر مؤخرا عن تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون (A/59/201، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤) إشارة لها وجاهتها إلى أن ''من الأبعاد ذات الأهمية الخاصة للحوار بين الحضارات الحوار المشترك بين الأديان، الذي يعني الحوار فيما بين الأديان، وداخل نطاق الدين الواحد نفسه ... وأن كثيرا من الصراعات التي تقع بين الأديان يؤججها إلى حد كبير البحث عن الهوية، الذي يعبر عن نفسه من خلال الانكفاء داخل دين معين أو عقيدة روحية معينة، على نحو يُقصي جميع الأديان والعقائد الأخرى'' (الفقرة ٣٣). وفي وقت سابق، اعترفت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٧/٥٧، المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بالحوار المتواصل بين مختلف الأديان وتعزيز الوئام الديني بوصفهما إسهاما في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويقترح المكتب، بغية تعزيز الحوار فيما بين الأديان، ومن ثم المساهمة في القضاء على بعض الأسباب الجذرية لصراعات معينة، أن يجري تحديد النقاط التي تلتقي فيها الأديان، بدلا من نقاط الاختلاف فيما بينها، والتعريف بهذه النقاط، وتشجيع البحث المكثف بشأن إمكانيات التعاون فيما بين المؤمنين بالأديان المختلفة.